تقرير معزز بالوثائق يكشف عن فساد مهول وصادم في وزارة الصحة العامة

مطالبات بإيقاف مسؤولين في وزارة الصحة على خلفية قضايا فساد

من المستفيد من أخونة كادر وزارة الصحة وتدميركادرها الجنوبي؟

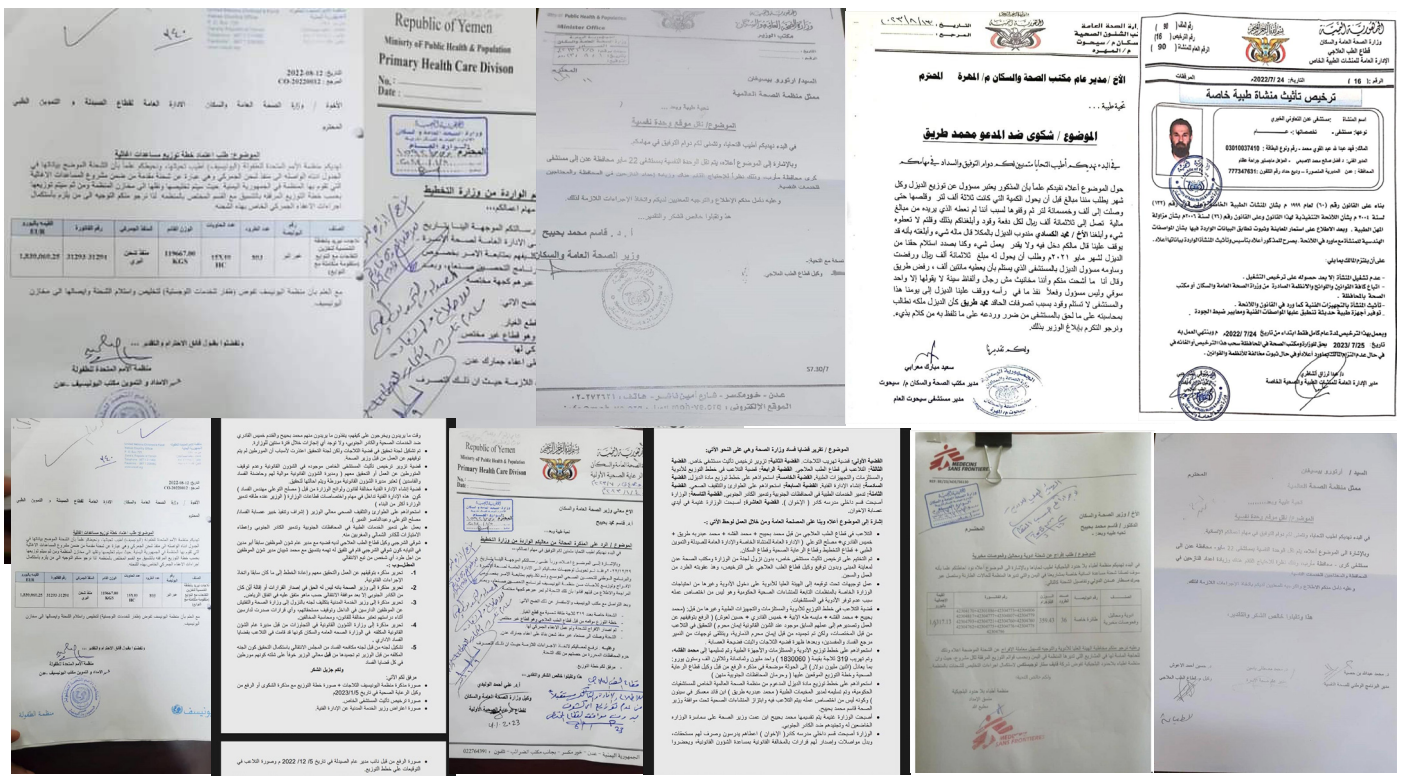

الأمناء / رصد خاص:

يمثل الفســـاد أحد الأســـلحة التي تستهدف الجنوب ضمن الحرب الشاملة التي تشنها قوى الشر والإرهاب المعاديـــة للجنوب، في مخطط غاشم يســـتهدف إحداث حالة من الفشل الذريع على الصعيد المعيشي والخدمي.

أحدث ممارسات الفساد تم الكشف عنها في وزارة الصحة، حيث يسطو خمسة قيادات، على الأقل، على رأس الوزارة على الكثير من المنح التي تقدمها مؤسسات دولية ومانحون آخرون.

جرائم الفساد، حســـب ما أظهرت الكثير من الوثائق، شـــملت كذلك التلاعب في قطاع الطب العلاجي، والتلاعـــب في خطط التوزيع للأدوية والمســـتلزمات والتجهيزات الطبية، والاستحواذ على خطط توزيع مادة الديزل.

هذه الاتهامات وثّقتها تقارير ووثائق رسمية، وكانت الصدمة أن الجرائـــم التي ارتُكبت كانت تشهد تخادمًا مع المليشيات الحوثية وشقيقتها الإخوانية، لا سيما بعد الكشف عن تهريب 319 ثلاجة تعمل بالطاقة الشمســـية بقيمة مليوني دولار إلى مليشـــيا الحـــوثي، مقابـــل حرمان محافظات الجنوب منها.

يُضاف إلى ذلك أيضـــا تزوير ترخيص لتأثيث مستشـــفى خاص دون نزول لجنة من الوزارة ومكتب الصحـــة بالعاصمة عدن، وبدون توقيع وكيل قطـــاع الطب العلاجي عـــلى الترخيص، فضلا عن التلاعب بقطاع الطب العلاجي وخطط التوزيـــع للأدويـــة والمســـتلزمات والتجهيزات الطبية.

وشملت الجرائم كذلك الاستحواذ على خطط توزيع مادة الديـــزل المدعوم من منظمة الصحة العالميـــة الخـــاص بالمستشـــفيات الحكومية، وتســـليمه لقائد عســـكري في مدينة سيئون الخاضعة لســـيطرة المنطقة العسكرية الأولى (مليشيات إخوانية).

صور الفســـاد المســـتشري في وزارة الصحة هو نموذج مصغر من كلفة حرب الخدمات التي يعيشـــها الجنوب، وهي حرب تتسبب في تأزيم شـــديد الكلفة للمنظومة الصحية في كل أرجاء الوطن بما في ذلك العاصمة عدن.

محاربة الفســـاد باتت ضرورة ملحة ويجب مكافحتهـــا على وجـــه السرعـــة، للعمل على مجابهة التحديات الراهنة، لا ســـيما أن الجنوب دفع ثمنا باهظا جراء استهدافه بهذه الحرب.

وبـــات من غير المقبـــول بل من الاســـتفزاز الصمت على هذه الممارســـات التي تسطو على مـــوارد الجنوبيـــين وتهريبها إلى المليشـــيات الحوثية والإخوانية، ما يعني أن تحرير الجنوب من هـــذا الخطـــر القائم هو جزء مـــن التحرر الوطني الشامل.

المتورطون في الفساد

وسمى التقرير العديد من المتورطين في قضايا الفســـاد، ومنهم - بالإضافة إلى وزير الصحة د. قاســـم بحيبح -: محمد بحيبح، ومحمد القشة، ومحمـــد عبدربـــه طريق، وخميـــس القادري، ومصلح التوعلي، وحسين لعوش، ومايسة طه.

وأشـــار التقرير إلى أن وزارة الصحة أصبحت قسما داخليًا ومدرسة لكادر (الإخوان)، وكأنها غنيمة في أيدي الإخوان، وفي المقابل تم تهميش وتدمير الكادر الجنـــوبي، والخدمات الطبية في محافظات الجنوب.

مطالبات التقرير

وطالب التقرير - الذي رصده محرر « الأمناء « - باتخـــاذ عدد من الإجـــراءات القانونية بحق

أبرز قضايا الفساد التي كشفتها الوثائق:

تهريب ثلاجات وتزوير تراخيص

تأثيث مستشفى خاص والاستحواذ على الطوارئ والتثقيف الصحي

التلاعب في قطاع الطب العلاجي وتوزيع الأدوية

الاستحواذ على خطط توزيع مادة الديزل

المتورطين بهـــذه القضايا، أولهـــا إصدار مذكرة إيقاف بحقهم وتكليف لجنة للتحقيق.

كما طالب التقريـــر بعدد من الإجراءات منها: إيقاف المســـؤولين المشتركين في قضايا الفساد، واتخـــاذ الإجراءات القانونيـــة بحقهم، وتحرير مذكرة إلى وزير الصحـــة بأنه ليس له الحق في إصـــدار القـــرارات أو إقالة أيًا كان مـــن الكادر الجنوبي إلا بعد موافقة الانتقالي حســـب ما هو متفق عليـــه في اتفاق الرياض، كما طالب وزير الخدمة المدنية بتكليـــف لجنة بالنزول إلى وزارة الصحة والتفتيش عن الموظفين الدارســـين في الداخل وتوقيف مستحقاتهم، وأي قرارات صدرت للدارسين أثناء دراستهم كونها مخالفة للقانون.

التقرير كذلـــك طالب بتحرير مذكرة إلى وزارة الشؤون القانونية بالتجاوزات من قبل مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الصحة العامة والسكان كونها قد قامت بالتلاعب بقضايا الفساد الإداري.

وكلاء مـــن جماعة الإخوان يتوغلون في وزارة الصحة

الصحفي أديب السيد في حديث له لقناة «عدن المستقلة" قال: "الفساد يتواجد في كل مفاصل الحكومـــة وجميع الوزارات، أمـــا ما ظهرت من وثائق في وزارة الصحة يؤكد أن الفساد مستشر في هذه الوزارة ووصل أن يتم نقل مركز معالجة الحالات النفسية من عدن إلى مأرب، وفي وزارة الصحة اليـــوم يمتلكون كثيرًا مـــن الوكلاء من جماعة الإخوان المسلمين الذين توغلوا في وزارة الصحة والســـكان ويعملون على أخونتها مثلما حاولوا بعد عام 2011م أخونة الحكومة بالكامل وأصـــدروا 5000 قرار لعنـــاصر إخوانية داخل الحكومة».

وأضاف: "هذه عمليات الفساد تحتاج لجهاز محاســـبة ومراقبة، وتحتاج إلى تشـــكيل جديد للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، فالجهاز المركزي للرقابة والمحاســـبة والهيئـــة الوطنية لمكافحة الفســـاد لا يزالون غير فاعلين، ورئيس الوزراء يقف اليوم عاجزًا أمام ما يجري في وزارة الصحة وغيرها من الوزارات، ومن يقف وراء غياب دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة هو الحكومة، كون هذا الجهاز يعتبر أحـــد أذرع الدولة لمراقبة الأنشـــطة بها (الأنشـــطة الإداريـــة) اليوم يتم إصدار تعيينات خارج إطار وزارة الصحة، وكذلك وزارات أخرى. اليوم مثلا في وثائق وزارة الصحة ينشرون شيئًا اسمه الدائرة الفنية التي لا تمتلك أي قانون».

واختتم أديب السيد بالقول: «وإلى الآن لم يتم تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالشكل المؤسسي الوطني، ولابد من إعادة تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها هيئة رسمية تم إنشاؤها بقرار رئاسي».